

كلمة مدير ادارة النقل الجوي في منظمة الطيران المدني

الدولي (الايكاو) السيد محمد العامري في المؤتمر

الدولي عن أمن الطيران العربي

(أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2006/2/7)

يسرني وبشر فني أن ألقى هذه الكلمة أمام المشاركين الكرام في هذا المؤتمر الدولي عن أمن الطيران العربي. وأعتنم هذه الفرصة لأثقل اليكم أفضل تمنيات الدكتور الطيب شريف، الأمين العام للإيكاو، الذي لم يتمكن لسوء الحظ من الحضور معنا نتيجة لارتباطات سابقة.

وتذكر أي مناقشة لأمن الطيران بالضرورة بأحداث 11 سبتمبر 2001 عندما استخدمت الطائرات لأول مرة في التاريخ كأسلحة للدمار الشامل. وأدت هذه المأساة إلى استجابة عالمية بعدها بأسبوعين بالكاد عندما شرعت الدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العمومية للإيكاو في اتخاذ اجراءات فورية تضمنت استعراض القواعد القياسية الأمنية الحالية الواردة في الملحق السابع عشر الذي يعالج موضوع الأمن.

وعقدت الجمعية العمومية أيضا مؤتمرا وزاريا رفيع المستوى عن أمن الطيران في فبراير من عام 2002، وكان هدفه العام هو منع ومكافحة واستئصال الارهاب ضد الطيران المدني واستعادة ثقة الجمهور في السفر الجوي والنهوض بحالة صناعة النقل الجوي.

وأيد هذا المؤتمر التاريخي بالاجماع خطة عمل الإيكاو لتعزيز أمن الطيران، وقد أقرها فيما بعد مجلس المنظمة. ويتمثل أحد العناصر الأساسية في هذه الخطة في برنامج لاجراء عمليات تدقيق منتظمة والزامية ومنهجية ومنسقة لتقييم أمن الطيران بجميع الدول الأعضاء في الإيكاو البالغ عددها 189 دولة والمساعدة في تحديد وتصحيح أوجه القصور في تنفيذ قواعد الإيكاو المتعلقة بالأمن. وقد بدأ البرنامج العالمي لتدقيق الأمن (USAP) في نوفمبر 2002، وأجريت حتى اليوم عمليات التدقيق في 109 دول. وفي اقليم الشرق الأوسط، أجريت عمليات التدقيق ضمن اطار البرنامج في 13 دولة - من بينها الدولة المضيفة لمؤتمرنا - الامارات العربية المتحدة، وذلك في نوفمبر الماضي فقط. وبدأنا كذلك في عام 2005 برنامجا لزيارات المتابعة بغية التحقق من مستوى تنفيذ خطط العمل التصحيحية التي وضعتها الدول. ومن الملاحظ أن وجود برنامج التدقيق في حد ذاته يؤدي إلى تحسين أمن الطيران العالمي إذ أن الدول يزداد وعيها بالمتطلبات الدولية وتسعى لتحقيق امتثالها للملحق السابع عشر.

ومن العناصر الأساسية لنجاح خطة العمل تضافر الجهود بين البرنامج العالمي لتدقيق الأمن وآلية الإيكاو لأمن الطيران ومشاريع التعاون الفني. وصممت آلية أمن الطيران لمساعدة الدول في تحقيق الامتثال للقواعد القياسية الواردة في الملحق السابع عشر من خلال التدريب والمساعدة المباشرة للدول. وتتضمن آلية أمن الطيران أيضا اعداد مجموعات وثائق للتدريب على أمن الطيران والاستفادة من الشبكة العالمية لمراكز التدريب في مجال أمن الطيران والمساعدة الفورية لتصحيح أوجه القصور العاجلة. أما المساعدة على المدى الأطول، من خلال مشاريع التعاون الفني فهي متاحة للدول التي يجري فيها التدقيق في اطار البرنامج العالمي لتدقيق الأمن عند تنفيذ خطط عملها الوطنية لأمن الطيران، ولا سيما تلك التي تفتقر إلى الموارد البشرية أو المالية المطلوبة. ويقتضي التنسيق بين البرنامج العالمي لتدقيق الأمن وآلية أمن الطيران

ومشاريع التعاون الفني اتباع نهج متماسك ومنطقي ومتسق وتعزيز كل عنصر من العناصر في هذه العملية، ابتداء من التدقيق وحتى تنفيذ الاجراءات التصحيحية.

وقد حقق المجتمع الدولي تقدما ملحوظا، عن طريق التعاون العالمي، في احتواء الأعمال الارهابية ضد الطيران المدني. وفي عام 2005، لم يبلغ عن وقوع أي حالة اختطاف ولم يحدث أي فعل من أفعال التدخل غير المشروع ضد الطائرات التجارية، حتى وان ارتكبت بعض الأفعال ضد عناصر أخرى في شبكة النقل الجوي.

وعلى المدى الطويل، سوف تركز الاستراتيجية العالمية للطيران على ثلاثة مجالات حيوية:

- أولا، اجراء عملية تقييم دقيقة للتهديدات الجديدة والناشئة لأمن الطيران لاكتساب قدرة على اتخاذ اجراءات وقائية بالنسبة للمطارات والطائرات وشبكات مراقبة الحركة الجوية.
- ثانيا، رصد وتحديث عمليات الأمن الحالية باستمرار لضمان مواكبتها لمستوى التهديد المحدد.
- ثالثا، الاسراع باجراءات تخليص الركاب مع الحفاظ في الوقت ذاته على أعلى مستويات الأمن. ويجب أن تكون التدابير المتخذة لتسهيل تدفق الركاب والسلع تدابير فعالة ومنسقة على الصعيد الدولي وأن تطبق مع مراعاة راحة الركاب الى أقصى حد ممكن.

وسوف يحتاج البعد القانوني لهذا التحدي الأمني للدراسة عن كثب.

وخلال مناقشاتكم لأمن الطيران في الأيام المقبلة، قد تجدون أنه من المفيد تذكر العناصر الرئيسية التي وردت في الاعلان الختامي الصادر عن المؤتمر الوزاري رفيع المستوى الذي انعقد في عام 2002، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- يشدد الاعلان على الأولوية التي تحظى بها السلامة والأمن كعنصرين أساسيين في الطيران المدني. فقد يصبح أي خرق للأمن بسهولة مسألة متعلقة بالسلامة.
- ويؤكد الاعلان مرة أخرى على مسؤولية الدول عن أمن وسلامة الطيران المدني، بغض النظر عما اذا كانت خدمات النقل الجوي وما يتصل بها من خدمات تقدمها الحكومة أو الهيئات المستقلة أو القطاع الخاص.
- ويقر الاعلان بضرورة اتباع نهج موحد في شبكة عالمية لضمان أمن الطيران في مختلف أنحاء العالم وبأن أوجه القصور في أي جزء من الشبكة تمثل خطرا على الشبكة العالمية برمتها. ويؤكد الاعلان، بالتالي، أن وجود شبكة عالمية لأمن الطيران يفرض على جميع الدول مسؤولية جماعية عن ضمان أمن الشبكة بأكملها.

وينبغي بالتالي أن نكون عاقدين العزم على انشاء شبكة أمنية عالمية في طبيعتها ومحكمة بحيث لا يتسلسل من خلالها أي فعل محتمل من أفعال التدخل غير المشروع.

ويقتضي تحقيق هذا الهدف وجود تعاون فعال ونشط على كل المستويات. ولقد وصفت الآن العديد من الاجراءات التي اتخذت والتي يبدأ اتخاذها على المستوى العالمي. وانني أشيد بالدول العربية جميعها لدعمها الثابت لهذه البرامج والأنشطة.

ويعد التعاون على المستوى الاقليمي أمرا ضروريا أيضا. فلقد ثبتت جدواه بالفعل في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية حيث أنشئت آليات أمن الطيران لتعزيز الحوار فيما بين الدول الأعضاء في جهود ترمي لحماية وخدمة مصالحها في مضمار أمن الطيران. ويمكن أن يوفر هذا العمل لمشغلي الطائرات والمطارات وللمسافرين في أي إقليم بعينه المزيد من الضمانات والحماية من الأضرار التي لا داعي لها. وتعمل التجمعات الاقليمية في مجال أمن الطيران أيضا على ضمان حضور اقليمي قوي وصوت مسموع في دوائر أمن الطيران الدولية.

وستشجع الايكافو على انشاء مثل هذه الآليات للتعاون في مجال أمن الطيران بين الدول العربية. ويمكن أن تبدأ هذه العملية بتشكيل فريق من المتخصصين العرب في مجال أمن الطيران يعمل كهيئة استشارية لأمن الطيران في الهيئة العربية للطيران المدني. وسيقتضي ذلك التوصل الى تفاهم رسمي بين رؤساء الطيران المدني العرب بشأن بروتوكول لانشاء مثل هذه الآلية للتعاون الاقليمي.

لا شك في أن هذا، كما ذكرت سابقا، من شأنه أن يؤدي الى تعزيز مشاركة ومساهمة الدول العربية الى حد كبير في اطار مجتمع أمن الطيران الدولي.

وفي الختام، فإن أمن الطيران الأمتل يرتكز الى التعاون الدولي والاقليمي الفعال والمستمر بين جميع الدول. وينطوي هذا الالتزام على الاقرار بأن الطيران المدني هو سمة أساسية للمجتمع العالمي اليوم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فكلنا نتحمل معا المسؤولية الجماعية عن حماية هذه الوسيلة الرائعة لتقدم البشرية.

وشكرا على حسن انتباهكم وأتمنى لكم النجاح التام في مداولاتكم.

— انتهى —